

Distr.: General  
12 December 2018  
Arabic  
Original: English



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الأربعون

٢٥ شباط/فبراير - ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩

البندان ٢ و ٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان  
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية  
والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

## مناقشة سنوية مدتها يوم كامل بشأن حقوق الإنسان للمرأة

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

عملاً بالقرار ٣٠/٦، عقد مجلس حقوق الإنسان مناقشته السنوية لمدة يوم كامل بشأن حقوق الإنسان للمرأة. وقُسمت المناقشة إلى حلقتي نقاش اثنتين: ركزت الحلقة الأولى على موضوع "أثر العنف المسلط على المدافعات عن حقوق الإنسان والمنظمات النسائية في الفضاء الرقمي"، في حين ناقشت الحلقة الثانية موضوع "النهوض بحقوق المرأة في المجال الاقتصادي من خلال النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال والمشاركة فيها".



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-21633(A)



\* 1 8 2 1 6 3 3 \*

## أولاً - مقدمة

١- عقد مجلس حقوق الإنسان مناقشته السنوية لمدة يوم كامل بشأن حقوق الإنسان للمرأة يومي ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨، عملاً بقراره ٣٠/٦. وقُسمت المناقشة إلى حلقتي نقاش اثنتين: ركزت الأولى على موضوع "أثر العنف المسلط على المدافعات عن حقوق الإنسان والمنظمات النسائية في الفضاء الرقمي"؛ في حين ركزت الحلقة الثانية على موضوع "النهوض بحقوق المرأة في المجال الاقتصادي من خلال النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصال والمشاركة فيها".

٢- وقد حُفظت نسخة من البث الشبكي لوقائع المناقشات، ويمكن الاطلاع عليها في الموقع التالي: <http://webtv.un.org>.

## ثانياً - أثر العنف المسلط على المدافعات عن حقوق الإنسان والمنظمات النسائية في الفضاء الرقمي

٣- افتتح حلقة النقاش الأولى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (المفوض السامي) وتولت تيسيرها المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، دوبرافكا سيمونوفيتش. وضم فريق المشاركين في حلقة النقاش سبي أكيوو، مؤسسة ومديرة منظمة Glitch!UK؛ ونيغات داد، المدير التنفيذي لمؤسسة الحقوق الرقمية (Digital Rights Foundation)؛ ومات ميتشيل، مدير شؤون السلامة والخصوصية في الفضاء الرقمي بمجمع التكنولوجيا التكتيكية (Tactical Technology Collective).

## ألف - البيان الافتتاحي للمفوض السامي لحقوق الإنسان

٤- بيّن المفوض السامي، في ملاحظاته الافتتاحية، الفرص الجديدة التي اقترنت بظهور الإنترنت، وبخاصة كأداة لزيادة توافر المعلومات، والتعبئة، والمشاركة. لكنه أبرز أيضاً كيف أن الفضاء الرقمي فتح الأبواب أمام أشكال جديدة للقمع والعنف. وذكر على وجه التحديد أعمال التخويف والتهديد، بما في ذلك التهديد بالقتل والتهديد بالعنف الجنسي والجنساني، وحملات التشهير والتظليل، التي تحمل في معظم الأحيان إيحاءات جنسية، كمظاهر لأشكال القمع والعنف المسلطين على المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات على الإنترنت. وأكد المفوض السامي أن تظافر عوامل من قبيل التوصيل بشبكة الإنترنت والنشر السريع للمعلومات على نطاق واسع، بالإضافة إلى تعدد الصفحات المجهولة والصعوبات المعترضة لحذف المحتويات المغلوطة أو العنيفة، زاد من صعوبة التصدي للعنف ضد المرأة على الإنترنت.

٥- وإذ أشاد بالعمل الذي اضطلعت به المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وغيرها من الناشطات، أشار المفوض السامي إلى أنه على الرغم من أن جميع النساء عرضة للعنف على الإنترنت، فإن المدافعات عن حقوق الإنسان والمحترفات بالسياسة أو اللائي يعملن في مجال الإعلام مستهدفات بشكل خاص. وخلص بحث أنجزه مشروع الديمقراطية على الإنترنت في الهند إلى أن المناقشات بشأن العنف المنزلي والاعتصاب الزوجي والقمع القائم على

أساس الانتماء الطبقي وانتهاكات حقوق الأقليات الدينية، واهتمام المرأة بمسائل تُعتبر "من مشمولات الرجال"، يرجح أن تفضي إلى الإساءة على الإنترنت. ويمكن أن تواجه المرأة خطراً أكبر بالتعرض للعنف إن هي تجرأت على مناقشة هياكل السلطة الذكورية أو المعايير العرقية أو الدينية المهيمنة. ويمكن أن يتفاقم هذا العنف حسب الفئة العمرية التي تنتمي إليها المرأة أو أصلها الإثني أو العرقي أو ديانتها أو ميولها الجنسي أو هويتها الجنسية، وحسب ما إذا كانت ذات إعاقة أم لا.

٦- ثم أوضح المفوض السامي أثر الحملات الموجهة ضد المدافعات عن حقوق الإنسان والمنظمات النسائية على الإنترنت، وبين كيف أن هذه الحملات تهدف، في جملة أمور، إلى تهديد المدافعات وضرب مصداقيتهن وتكميم أفواههن والحد من قوة الأصوات النسائية أو إسكاتهن، وتقليص الحيز العام المحدود أصلاً الذي يمكن أن تتحرك فيه الناشطات والمنظمات النسائية من أجل التغيير. وشدد المفوض السامي على الأثر النفسي الذي يخلفه العنف المسلط على المدافعات عن حقوق الإنسان على الإنترنت، وأشار إلى الأثر الضار لهذا العنف على حق الضحايا في الخصوصية وحرية التعبير والمشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى سلامتهن، وذلك في ظل إفلات المسؤولين إفلاتاً تاماً من العقاب في معظم الأحيان. وأشار المفوض السامي إلى حالات عدة انطوت فيها الهجمات على الإنترنت على تهديد حياة المدافعات عن حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، في أعقاب سلسلة من الهجمات على الإنترنت في فييت نام، تعرضت الناشطة البيئية لي مي هانغ للاعتداء الجسدي في عام ٢٠١٧، وقد تم نشر شريط فيديو يصور الهجوم على شبكات التواصل الاجتماعي. وفي الهند، تعرضت غاوري لانكيش، وهي صحفية نشرت مقالاً انتقدت فيه التطرف الهندوسي، للقتل في عام ٢٠١٧ في أعقاب نداءات واسعة النطاق على الإنترنت من أجل الهجوم عليها. أما زميلتها رانا أيوب، فقد استهدفت من قبلها بآلاف من الرسائل المشحونة بالكراهية، تضمنت نداءات تطالب باغتصابها اغتصاباً جماعياً وقتلها؛ ونشرت على الإنترنت تفاصيل رقم هاتفها وعنوان بيتها. وفي إيطاليا، تعرضت رئيسة البرلمان، لاورا بولدريني، للتهديد بالقتل والتهديد بالتعذيب الجنسي.

٧- وأشار المفوض السامي إلى أهمية الأخذ برد متعدد الأوجه إزاء العنف الذي تواجهه المرأة على الإنترنت، رُدّ يشرك الدول والجهات الفاعلة من الشركات. ورغم المبادرات التي أطلقتها بعض المنابر في شبكات التواصل الاجتماعي، من قبيل التوتير والفييس بوك، من أجل قوانين لمكافحة العنف على الإنترنت، فإن المعايير التي استُحدثت وضعتها جهات خاصة، وهي لا تنفذ بصورة متناسقة ونادراً ما نُشرت للعلن. وأيد المفوض السامي الدعوة الموجهة من المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير فيما يتعلق بضرورة تنفيذ معايير حقوق الإنسان بطريقة شفافة ومتناسقة بالاعتماد على المساهمات الهادفة للمستخدمين ولأعضاء المجتمع المدني، وإنشاء إطار لمساءلة الدول والشركات أمام المستخدمين عبر الحدود الوطنية. وشدد على أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يمكن أن يوفر أساساً راسخاً لوضع معايير مقبولة عالمياً واتخاذ إجراءات فعالة واستحداث إطار للمساءلة في ذلك السياق. وفي الختام، أفاد المفوض السامي بأن المفوضية قد شرعت في العمل مع شركات التكنولوجيا من أجل التصدي لأعمال التهديد والعنف، وتنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

## باء- ملحة عامة عن العروض

٨- قدمت الميسرة، السيدة سيمونوفيتش، حلقة النقاش وذكرت بأن ولاية المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة أنشئت للتصدي للعنف المسلط على المرأة باعتباره انتهاكاً لحقوق الإنسان. وكررت موقف المفوض السامي الذي مفاده أن التطور التكنولوجي الذي فتح أبواباً عديدة أمام المرأة يشكل في الوقت نفسه مصدراً لعدد من الأشكال الجديدة للقمع والتمييز. وأكدت السيدة سيمونوفيتش على ضرورة الحرص على حماية حقوق المرأة على الإنترنت وخارجها على حد سواء، مع مراعاة ارتفاع المخاطر التي تواجهها المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات والمحترفات بالسياسة. وأضافت بالقول إن آليات حقوق الإنسان قادرة على تقديم المزيد من التوجيهات في هذا الصدد.

٩- وبالإشارة إلى تقريرها عن العنف ضد النساء والفتيات على شبكة الإنترنت (A/HRC/38/47)، أكدت السيدة سيمونوفيتش أهمية الأخذ بنهج قائم على أساس الحقوق في التصدي للأشكال الجديدة للعنف. وفي الختام، أشارت إلى أن مظاهر العنف هذه يجب أن تُفهم في السياق الأوسع للتفاوتات العامة والتمييز الجنساني في مختلف أصقاع العالم.

١٠- وأوضحت السيدة أكيوو أنها أسست منظمة Glitch!UK كمنظمة غير ربحية في عام ٢٠١٧ رداً على الهجمات وحملات المضايقة التي تعرضت لها في أعقاب نشر شريط فيديو لها وهي تتحدث أمام برلمان الشباب الأوروبي على شبكة الإنترنت. وأشارت إلى خمس أفكار مغلوبة يُستند إليها عادة لإنكار العنف ضد المرأة على الإنترنت وأثره الضار. فالفكرة المغلوبة الأولى تتمثل في افتراض مفاده أن العنف ضد النساء والفتيات على الإنترنت لا يوجد أصلاً. وذكرت السيدة أكيوو بتجربتها الشخصية لتبين أن هذا العنف موجود فعلاً. ففي أوروبا، بلغ عدد الفتيات اللاتي تعرضن للعنف على الإنترنت ٩ ملايين فتاة، في حين تشير الأرقام العالمية إلى أن احتمال تعرض المرأة للمضايقة على الإنترنت يزيد ٢٧ مرة عن الرجل. وأوضحت أن النساء اللاتي لديهن هويات متعددة أكثر عرضة للاعتداءات، مبينة كيف أن معدل العنف على الإنترنت الذي يستهدف النساء المنحدرات من أصل أفريقي يزيد بعشرة أمثال ما هو عليه في صفوف سائر النساء.

١١- وتتمثل الفكرة المغلوبة الثانية في الادعاء بأن التصدي للعنف على الإنترنت يعني انتهاك حق الفرد في حرية التعبير. لكن السيدة أكيوو فندت هذا الرأي موضحة كيف أن الأفعال والعبارات البغيضة على الإنترنت تهدف إلى تقويض حرية التعبير للنساء والفتيات وإرغامهن على الالتزام بالنظام الذكوري وممارسة الرقابة الذاتية. أما الفكرة المغلوبة الثالثة، فمفادها أن العنف على الإنترنت لا ينطوي على أي أثر ضار بالنسبة إلى النساء والفتيات. وفي هذا الصدد، أكدت السيدة أكيوو أن العنف على الإنترنت يؤثر في مختلف جوانب حياة النساء والفتيات، بما في ذلك صحتهن، ويحرمهن من التمتع بحرية التعبير والحق في المشاركة في الشؤون العامة. وفندت الفكرة المغلوبة الرابعة، ومفادها أنه لا يوجد حلول للتصدي للعنف على الإنترنت. وفي هذا المضمار، ناشدت وسطاء الإنترنت أن يؤدي دوراً أنشط وأكثر شفافية لتغيير طبيعة العنف المسلط على النساء، وبخاصة المحترفات بالسياسة، وحجمه وآثاره.

١٢- وأخيراً، أشارت السيدة أكويو إلى الفكرة المغلوطة الخامسة ومفادها أنه لا يمكن توسيع نطاق الحقوق والمسؤوليات الناشئة عن المواطنة ليشمل الفضاءات الرقمية. وأفادت بأن التثقيف في مجال المواطنة الرقمية ينبغي أن يعمم على جميع الأطفال في سن مبكرة. وأشارت إلى عدد البرامج المتعلقة بتعليم استخدام الإنترنت التي تهدف إلى توعية الشباب بأشكال الإساءة عبر الإنترنت وآثارها وعواقبها. وخلصت السيدة أكويو إلى أن ظاهرة استدراج المرأة خارج الفضاء العام الإلكتروني ليست ظاهرة جديدة، بل هي مجرد امتداد لواقع تعيشه الملايين من النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم.

١٣- ولاحظت السيدة داد أن العنف ضد المدافعات عن حقوق الإنسان لا يشكل مفهوماً عالمياً جديداً؛ فأشكال القمع وحدها هي التي تغيرت. ففي باكستان، على سبيل المثال، تزايد عدد الهجمات ضد المدافعات عن حقوق الإنسان من قبل أفراد يستعملون الإنترنت بهوية مزورة فيرسلون برامج التجسس ويعرضون هؤلاء النساء للرقابة والغش ويهددون سلامتهن الجسدية. وأشارت السيدة داد إلى تجربتها الشخصية، حيث تعرضت لهجمات عديدة، وأشارت إلى البعد الجنساني الواضح لأعمال الإساءة على الإنترنت. وأكدت أن أشكال الإساءة الموجهة ضد الرجال تختلف اختلافاً كبيراً عن أشكال الإساءة الموجهة ضد النساء، ذلك أن الهجمات الموجهة ضد الرجال تستهدف حياتهم المهنية في حين أن الهجمات الموجهة ضد النساء شخصية بالأساس.

١٤- وتطرقت السيدة داد إلى الاستراتيجيات التي اعتمدها المجتمع المدني لمنع ومكافحة العنف الموجه ضد النساء على الإنترنت في باكستان. وبيّنت كيف أن الجهود توجه نحو بناء قدرة المدافعات عن حقوق الإنسان على التصدي للمضايقة والهجمات الإلكترونية. وأفادت بأن المجتمع المدني أنشأ أيضاً آليات للإبلاغ من أجل مساءلة الأفراد أو مجموعات الأفراد، من قبيل شركات وسائل التواصل الاجتماعي، الذين يستهدفون المدافعات والناشطات أو إخراجهم في حال عدم الاستجابة. وبيّنت السيدة داد كيف أن المجتمع المدني قادر على منع البرامجيات الخبيثة وتعزيز المساءلة فيما يتعلق بالمنصات الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي، ولا سيما من خلال خطوط الهاتف المخصصة لضحايا المضايقة السيبرانية وشبكات الأمن الرقمي التي أنشأتها منظمات من قبيل Access Now، وCitizen Lab، وDigital Right Foundation.

١٥- وشددت السيدة داد على أهمية سن قوانين وسياسات مراعية لنوع الجنس لضمان حماية ضحايا هذه الهجمات. وفي هذا الصدد، أشارت إلى قانون صدر في باكستان بشأن جرائم الفضاء الإلكتروني، الذي يساعد في حماية ودعم المدافعات عن حقوق الإنسان ممن يتعرضن للمضايقة والإساءة على الإنترنت، وذلك على الرغم من النقد الشديد الذي تعرض له القانون.

١٦- وأكد السيد ميتشل أن للأفراد المهمشين والمتضررين بشكل مباشر دوراً هاماً يؤديه في تأمين حمايتهم على الإنترنت. وأشار إلى ضرورة تزويد الناشطات بالموارد والمعلومات وأشكال الدعم الكافية لمكافحة التحيز والأشكال المجنسة للإساءة على الإنترنت. وأفاد، في هذا الصدد، بأن منظمته أطلقت مبادرة بعنوان "معهد القضايا الجنسانية والتكنولوجيا" لتأمين سلامة ورفاه النساء وسائر المستخدمين في سياق يتسم بعدم كفاية وسائل الحماية وسبل الانتصاف.

١٧- وانتقل إلى الحديث عن دور الجهات الفاعلة في القطاع الخاص ومسؤولياتها مبيناً أن الهجمات التي تستهدف المدافعات عن حقوق الإنسان لا تحدث في فراغ، وأن التكنولوجيا والفضاءات الإلكترونية ينبغي أن تتيح للناس فرصة لتجنب إعادة إنتاج منظومة معاداة المرأة والتحييز الجنساني التي عرفتتها الإنسانية خارج فضاء الإنترنت. وأكد أنه يكفي لشركات التكنولوجيا إدخال تغييرات طفيفة على منصاتها لمنع جميع أشكال الإساءة والهجمات على الإنترنت.

## جيم- البيانات المقدمة من ممثلي الدول والمراقبين

١٨- خلال جلسة التحاور، أشار المتحدثون إلى أن العنف ضد المرأة على الإنترنت يشكل انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان وشكلاً من أشكال العنف القائم على أساس نوع الجنس. وأكدوا أن هذا العنف يجسّد أحد مظاهر المجتمعات الذكورية التي تستخدم القوانين والسياسات والمؤسسات لإنكار حقوق النساء والفتيات ومنعهن من الاعتماد على الذات ومن المشاركة على قدم المساواة، بما في ذلك المشاركة في الفضاءات الرقمية.

١٩- وأقر العديد من المتحدثين بأن المنصات الإلكترونية تتيح فرصاً لا نظير لها للنهوض بالمساواة بين الجنسين. ومع ذلك، اعترفوا بأن الفضاء الرقمي هو مرآة تعكس واقع العالم خارج الإنترنت، حيث لا تزال المرأة تواجه مختلف أشكال معاداة النساء والتهميش والتمييز والمضايقة والعنف. ورغم أن المجتمعات لا زالت في بداية العصر الرقمي، يُلاحظ أن الفضاءات الرقمية اجتاحتها أشد أشكال العنف خطورة؛ ومن شأن إساءة استخدام هذه الفضاءات أن تفضي إلى تكرار العنف الذي تتعرض له المرأة خارج الإنترنت أو تزيد من هوله.

٢٠- وأكد المتحدثون كذلك أن وسائل التواصل الاجتماعي في مختلف أرجاء العالم تُستخدم لإخضاع المدافعات عن حقوق الإنسان للمضايقة والإساءة على الإنترنت. وقال متحدث إن نسبة ٣٠ في المائة من النساء اللاتي شملتهن الدراسة الاستقصائية أكدن تعرضهن للإساءة على الإنترنت، في حين أكدت نسبة ٤٠ في المائة أن الإساءة على الإنترنت تتم عن معاداة النساء أو عن تحييز جنساني. وتكررت الإشارة أيضاً إلى أن العنف الجنساني على الإنترنت يطرح تحديات متزايدة أمام النساء والفتيات فيما يتعلق باستخدام الإنترنت، بما في ذلك لأغراض المشاركة السياسية وممارسة حرية التعبير والحصول على الخدمات والمعلومات. واتفق المتحدثون على أن المدافعات عن حقوق الإنسان يواجهن أشكالاً مزدوجة أو متعددة من التمييز القائم على أساس جنسهن وطبيعة عملهن. وأعرب عدة مشاركين عن دعمهم للمدافعات عن حقوق الإنسان وأقروا بما يضطلعن به من دور بالغ الأهمية في النهوض بحقوق النساء والفتيات.

٢١- وخلال جلسة التحاور، أثيرت أسئلة عديدة فيما يتعلق بدور الدول والجهات الفاعلة من غير الدول في إيجاد فضاءات رقمية أكثر أمناً للمدافعات عن حقوق الإنسان. وأفاد متحدثون بأن عدم وجود قنوات للإبلاغ وانعدام سبل الحماية المناسبة من بين العوامل التي تشجع على استخدام التكنولوجيات الرقمية كأدوات للهجوم على المدافعات عن حقوق الإنسان. وندد المتحدثون بعبارة صريحة بأي أعمال أو تحوير أو مضايقة تستهدف المدافعات عن حقوق الإنسان واتفقوا على ضرورة الأخذ بنهج متعدد الأوجه، بما يشمل إزالة

الحواجز والقضاء على القوالب النمطية الجنسانية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملية رسم السياسات عموماً.

٢٢- وأشار عدة متحدثين إلى ضرورة وضع أطر قانونية ومؤسسية شاملة تتيح للمدافعات عن حقوق الإنسان فضاءات رقمية أكثر أمناً. واقترحوا، على سبيل المثال، إنشاء هيئات تنظيمية وأفرقة عاملة متعددة الجهات صاحبة المصلحة تعنى بالسلامة الإلكترونية، وتغطية قطاعات من قبيل التعليم ووسائل الإعلام والثقافة والعدالة. وأشار متحدثون إلى أن الشركات بين القطاعين العام والخاص ضرورية لتعزيز الأطر القانونية. وقُدمت توصية بأن تلتزم الدول بإجراء استعراض شامل لجرائم الكراهية ومساءلة الشركات الخاصة عن اشتراكها في العنف، ووردت طلبات بتضمين التشريعات أحكاماً توضّح الصلات القائمة بين الحق في الخصوصية ومنع العنف القائم على أساس نوع الجنس. وسلط الضوء أيضاً على ضرورة تعزيز المشاورات مع النساء والفتيات وإشراكهن بشكل كامل في تصميم وتنفيذ السياسات واللوائح التنظيمية المتعلقة بحماية النساء والفتيات وتمكينهن.

٢٣- واقترح المتحدثون الأخذ بنهج وقائي لتيسير التدريب والتوعية والحملات، بما في ذلك على الصعيد المجتمعي، من أجل إحداث تغيير في المجتمع وتصحيح السلوكيات. وأشار مراراً عدة إلى ضرورة إدراج الإلمام الرقمي المراعي لنوع الجنس في المناهج والمواد الدراسية.

٢٤- وأكد المتحدثون بقوة الحاجة إلى وضع أنظمة دولية للتصدي للفجوات الجنسانية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأفاد العديد من المتحدثين بأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني بشكل منهجي شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة وفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي الختام، شدد المتحدثون على أهمية التعاون الإقليمي والدولي من أجل تمكين النساء بما يتفق مع الهدفين ٥ و١٦ من أهداف التنمية المستدامة وأقروا بأن تحقيق المساواة بين الجنسين عنصر أساسي لمنع العنف المسلط على النساء.

## دال - ردود أعضاء فريق المناقشة والملاحظات الختامية

٢٥- توسع أعضاء فريق المناقشة، في ردودهم وملاحظاتهم، في تناول الكيفية التي يمكن بها منع واحتواء ظاهرة العنف ضد المرأة على الإنترنت ومكافحة الإفلات من العقاب. وأشارت السيدة أكيوو إلى أن انعدام التنوع في قوة العمل داخل شركات التكنولوجيا جعل العديد من المنصات الإلكترونية لا تراعي تنوع المستخدمين ونوع جنسهم. واقترحت أن يتحلّى وسطاء الإنترنت بقدر أكبر من الشفافية ويسعون لتحقيق المزيد من التنوع في صفوف الموظفين ويلتزمون بمدونة سلوك تتضمن معايير عالية. وأشاروا أيضاً إلى تطبيق أطلقه عمدة مدينة لندن للإبلاغ عن جرائم الكراهية على الإنترنت. ورحبت السيدة أكيوو بفكرة إدراج تعليم المواطنة الرقمية في المدارس، ولا سيما تعليم الذكور تعليماً رقمياً يراعي نوع الجنس. وقالت إن منظماتها تحدثت لآلاف المراهقين بشأن الكيفية التي يمكن بها للفرد ممارسة مواطنته الرقمية. وأضافت بالقول إنه ينبغي للدول أن تجمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس، في حين ينبغي للشركات أن توفر للمجتمع المدني الموارد الكافية لتمويل أنشطته الرامية إلى مكافحة العنف على الإنترنت.

٢٦- وأكدت السيدة داد أن نعت المدافعات عن حقوق الإنسان بأنهن "أعداء الدولة" ساهم في اندلاع العنف ضدهن على الإنترنت. وأكدت الحاجة إلى سن قوانين تعتمد على

نهج متعددة الأوجه وقائمة على أساس الحقوق، كما أكدت ضرورة التصدي للثغرات في إنفاذ القوانين عن طريق تدريب موظفي إنفاذ القانون والقضاة. وأوصت السيدة داد بالتعجيل بإجراء تحقيق مستقل في أعمال التخويف والتهديد والعنف والانتقام، سواء ارتكبتها دول أم جهات فاعلة من غير الدول.

٢٧- واستند السيد ميتشل، في ملاحظاته الختامية، إلى التجربة داخل منظمته، مبرزاً كيف أن إشراك الرجال والفتيان أمر بالغ الأهمية؛ وأفاد بأن الحلول تمر عبر تثقيفهم في مجال المساواة بين الجنسين في مرحلة مبكرة. فبقدر ما يبكرون إلى المشاركة، تتحسن النتائج. وفيما يتعلق بالخطوات الملموسة المتخذة من المنظمات النسائية في الفضاءات الرقمية، أشار إلى ضرورة التركيز على النماذج الأمنية الكلية في التصدي للمضايقة والإساءة. وأكد على ضرورة أخذ مسألة السلامة الرقمية الشخصية في شبكات التواصل الاجتماعي مأخذ الجد، كما أكد على أهمية الإبلاغ عن الانتهاكات، والعمل جنباً إلى جنب من أجل التعرف على المجرمين والقيام بأنشطة الدعوة مع الدول والجهات الفاعلة من غير الدول.

٢٨- ودكرت السيدة سيمونوفيتش جميع المشاركين بالرجوع إلى إطار حقوق الإنسان على الصعيد الدولي والكيفية التي ترجم بها إلى قوانين وسياسات وطنية، بما في ذلك القوانين والسياسات المتعلقة بالتشفير وإغفال هوية المدافعات عن حقوق الإنسان ومحترفات السياسة.

## ثالثاً- النهوض بحقوق المرأة في المجال الاقتصادي من خلال النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصال والمشاركة فيها

٢٩- افتتحت حلقة النقاش الثانية نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وألقت الكلمة الرئيسية وزيرة مصائد الأسماك وتكافؤ الفرص ووزيرة التعاون بين بلدان الشمال في الدانمرك، إيفا كيبر هانسن. وأدارت النقاش السيدة آنا موري، المسؤولة عن البرامج ومديرة الشراكات في إطار مبادرة SheTrades التي أطلقها مركز التجارة الدولية. وضم فريق المناقشة شيناى شير، باحثة ومديرة الاتصالات والتقييمات في مركز بحوث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - أفريقيا؛ ويشير حمد شادراش، منسق لمنطقة آسيا في التحالف من أجل الإنترنت بأسعار معقولة التابع لمؤسسة الشبكة العالمية؛ ورقية سولانج كبير، رئيسة النظام الإيكولوجي الرقمي في شركة SONATEL.

## ألف- بيان نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان

٣٠- أكدت نائبة المفوض السامي، في ملاحظاتها الافتتاحية، من جديد أن مواطني القوة ومواطني الضعف الموجودة خارج الإنترنت هي نفسها التي نجدها في الفضاء الافتراضي. ولما كان هذا الفضاء من إنتاج الإنسان، فهو ينطوي بالضرورة على بعد إنساني، ومن ثم بعد يتصل بالحقوق. وشددت على أن تكنولوجيات المعلومات والاتصال و"الثورة الصناعية الرابعة"، غيرت الكيفية التي تعمل بها المجتمعات وغيّرت أسس التبادل والتعاون وحتى الصراع بين جميع المجتمعات وداخلها. لذا، فإن تكنولوجيات المعلومات والاتصال تؤثر بالضرورة في التمتع بحقوق الإنسان، الأمر الذي ينطوي في الوقت ذاته على أثر إيجابي وآخر سلبي على حقوق النساء والفتيات. وأشارت إلى أن حلقة النقاش السابقة بشأن العنف ضد المدافعات عن حقوق الإنسان على الإنترنت توسعوا في تناول هذا الجانب السلبي.

٣١- وفي ظل ظروف مناسبة، يمكن أن تشكل تكنولوجيات المعلومات والاتصال أدوات رئيسية لتمكين النساء والفتيات من ممارسة حقوقهن، من قبيل الحق في المساواة، ويمكنها أيضاً أن تشكل وسيلة رئيسية للتصدي لأشكال التمييز المتعددة والمتداخلة. وعلى سبيل المثال، يمكن أن توفر تكنولوجيات المعلومات والاتصال فرصاً أكثر شمولاً وأقل تكلفة لتعليم الفتيات ذوات الإعاقة عن طريق زيادة وتنويع وسائل التعليم وأساليبه. وشددت على أن تكنولوجيات المعلومات والاتصال يمكن أن تساعد أيضاً في إعمال الحق في الصحة في الحالات التي يصعب أو يتعذر فيها وصول النساء أو الفتيات وصولاً مادياً إلى المعلومات والخدمات الأساسية، من قبيل الصحة الجنسية والإنجابية، بسبب المسافة أو عدم توافر تلك المعلومات والخدمات أو التشريعات التمييزية أو الوصم والتحيز. وإذا تحسنت أوضاع المرأة في مجالي الصحة والتعليم، يمكن أن تساهم تكنولوجيات المعلومات والاتصال بشكل مباشر في تعزيز تكافؤ الفرص الاقتصادية بين المرأة والرجل. وأبرزت كيف أن هذه التكنولوجيات يمكن أن تعزز الجهود المبذولة من قبل النساء ولأجلهن، بمن في ذلك نساء المناطق الريفية والمناطق المعزولة، لإنشاء وتوسيع وتعزيز شبكات الربط بين الأقران والجهات صاحبة المصلحة وتعزيز شبكات الدعم وإتاحة النفاذ إلى الأسواق الإلكترونية والتنبؤات الأساسية وسائر الخدمات المالية.

٣٢- بيد أنها حذرت من أن استمرار الفجوة الرقمية بين الجنسين وتوسعها يقلصان من الإمكانيات الضخمة التي تنطوي عليها تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تسريع تمتع النساء والفتيات بما لهن من حقوق. وبينما تزداد هذه الفجوة اتساعاً في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، فهي موجودة في مختلف أصقاع العالم، وأياً كان السياق نجد أن السكان خارج الإنترنت هم بالأساس من الفقراء والريفيين والنساء والمسنين. وعادة ما تكون النساء والفتيات اللائي يواجهن أشكالاً متعددة من التمييز، كالنساء والفتيات ذوات الإعاقة والمرتبطة أوضاعهن بالشوارع ونساء وفتيات المناطق الريفية أو اللائي ينتمين إلى الأقليات أو إلى المجتمعات المحلية الأصلية، عرضةً لمستويات أعلى من التهميش الرقمي. ومع ذلك، أكدت أن الحلول واضحة وفي المتناول. وأوصت باتخاذ تدابير فعالة لترسيخ الإلمام الرقمي والنهوض بالمهارات الرقمية وغرس الثقة في الفضاء الرقمي في نفوس الفتيات والنساء والتحقق من أن الفتيات والنساء اللائي تعوزهن الموارد المالية باستطاعتهم أيضاً الحصول على أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصال أو النفاذ إلى الإنترنت بأسعار معقولة؛ وحماية الفتيات والنساء ممن لهن حضور على الإنترنت من أعمال الكراهية والتحرش؛ وتطوير محتوى إلكتروني يهتم النساء والفتيات على وجه التحديد، كتوفير معلومات صحية شاملة تغطي مواضيع من قبيل التثقيف الجنسي الشامل والإجهاض المأمون ووسائل منع الحمل في إطار جهود التوعية بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية؛ وزيادة تمثيل النساء والفتيات في قطاعات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وكفالة مشاركتهن في تصميم وتطوير وتنفيذ التكنولوجيا الرقمية، وفي إدارة الإنترنت؛ والتصدي لتفشي التحرش الجنسي في مجالي العلم والتكنولوجيا؛ والتحقق من أن التكنولوجيات الجديدة والناشئة والجهات التي تتحكم في إدارتها لا تعيد إنتاج ما هو موجود من قوالب نمطية جنسانية ضارة وأنماط تمييز ضد المرأة أو تزيد من حدتها.

٣٣- واختتمت بالقول إن المعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما المساواة وعدم التمييز والشمول والمشاركة وتوفير سبل انتصاف فعالة، ينبغي أن توجه أي إجراءات تُتخذ في

سياق التصدي لقضايا النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدامها وإساءة استعمالها. ولما كانت الشبكة العالمية لا تحترم الولاية الإقليمية بحكم طبيعتها، أكدت من جديد أنه من واجب المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها مجلس حقوق الإنسان، العمل من أجل تهيئة الظروف لاحترام وحماية وتعزيز حقوق النساء والفتيات على الإنترنت وخارجها.

## باء- كلمة رئيسية ألقته وزيرة مصائد الأسماك وتكافؤ الفرص ووزيرة التعاون بين بلدان الشمال في الدانمرك

٣٤- أشارت السيدة كير هانسن إلى أن التطورات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال تسير بنسق سريع للغاية وتتيح فرصاً لإعمال حقوق المرأة بقدر ما تنطوي على مخاطر. وأفادت بأن عدد النساء اللاتي يستخدمن الإنترنت يقل عن عدد الرجال بما قدره ٢٠٠ مليون امرأة، وأن الفجوة الرقمية بين الجنسين آخذة في الاتساع. وأكدت على ضرورة نفاذ النساء والفتيات إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصال والمشاركة فيها بغية سد الفجوة. وتفيد تقديرات المنتدى الاقتصادي العالمي أن نسبة ٩٠ في المائة من وظائف المستقبل تتطلب مهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لذا يجب إشراك النساء والفتيات في هذا القطاع الذي يشهد نمواً سريعاً.

٣٥- وحثت الحكومات والشركات الخاصة على الأخذ بنهج استباقي فيما تتخذه من إجراءات لتعزيز مشاركة الفتيات في العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، بما في ذلك تحقيقاً للهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة. وأشارت إلى مبادرات أطلقتها حكومتها في هذا الصدد، ومنها مبادرة "TechPlomacy" التي تركز على الفرص والتحديات التي تنطوي عليها الثورة الصناعية الرابعة، وتعتمد على الشركاء الإنمائيين لحفز عملية سد الفجوة الرقمية؛ ومبادرة "African girls can code" (الفتاة الأفريقية قادرة على الترميز) التي يجري تنفيذها بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والاتحاد الدولي للاتصالات، والاتحاد الأفريقي، والتي يتمثل أحد أهدافها في تقديم التدريب في القارة الأفريقية من أجل النهوض بالإلمام الرقمي في صفوف الفتيات وتطوير مهارتهن الرقمية.

٣٦- وأشارت أيضاً إلى أن حكومتها تعمل أيضاً مع قطاع تكنولوجيا المعلومات ومؤسسات التعليم لكسر الحواجز التي تعترض الطالبات. وفي غضون سنتين فقط، ضاعفت جامعة تكنولوجيا المعلومات في كوبنهاغن عدد الطالبات في اختصاص تطوير البرمجيات ثلاث مرات، وذلك بفضل ما اضطلعت به من أنشطة لإعادة تشكيل وإعادة صياغة مواردها الإعلامية والإعلانية. وفي الختام، أكدت السيدة كير هانسن مجدداً أن سد الفجوة الرقمية بين الجنسين أمر ملح ومن شأنه أن يفضي إلى مستقبل أفضل للنساء في مختلف أرجاء العالم.

## جيم- لمحة عامة عن العروض

٣٧- قدمت الميسرة، السيدة موري، موضوع حلقة النقاش مشيرةً إلى أن دخل النساء يقل، في المتوسط، بنسبة ٢٠ في المائة عن دخل الرجال على الصعيد العالمي، وبنسبة ٤٠ في المائة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكررت تأكيد الملاحظة التي قدمتها السيدة كير هانسن، مشيرةً إلى أن عدد النساء اللاتي يستخدمن الإنترنت يقل عن عدد الرجال بنحو ٢٥٠ مليون امرأة،

أي أكثر من عدد سكان البرازيل. وحسب الاتحاد الدولي للاتصالات، بدأت الفجوة تتقلص في البلدان المتقدمة، لكنها لا تزال آخذة في التوسع في البلدان النامية. وأشارت إلى الفشل في تنفيذ إجراءات فعالة وسريعة وهادفة تلبي الاحتياجات وتستجيب لواقع مختلف البلدان، وأبرزت أهمية النهوض بمهارات النساء والفتيات على الإنترنت، بما في ذلك قدرتهن على إدارة أعمالهن على الإنترنت وزيادة دخلهن بما يمكنهن من إعادة الاستثمار في أسرهن ومجتمعاتهن المحلية وصحتهن وتعليمهن.

٣٨- وأوضحت السيرة شير في بداية كلمتها، كيف أن مدى استفادة الأعمال التجارية التي تديرها نساء من تكنولوجيا المعلومات والاتصال يرتبط إلى حد بعيد بالسياق. وأفادت بأن بحثاً أُجريته في عام ٢٠١٣ في القطاع غير الرسمي، خلص إلى أن نوع الجهاز المستخدم ومدى توافر خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومستوى المهارات ورأس المال الاجتماعي في مجتمع ما، هي عوامل مهمة لتحديد ما إذا كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصال قادرة على النهوض بالأعمال التجارية للنساء. وأشارت إلى عامل مهم آخر، يتمثل في أن التكنولوجيات التي تستخدمها المرأة صُممت في سياق يتسم بالتحامل الاجتماعي ومعايير ثقافية لا تشجع بالضرورة المساواة بين الجنسين.

٣٩- لذا، بينما بشرت التكنولوجيا الناشئة والتكنولوجيات الجديدة القائمة على أساس البيانات، من قبيل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، بتعزيز التنمية البشرية، انطوت أيضاً على خطر إعادة إنتاج ما هو قائم من قوالب نمطية جنسانية ضارة وأنماط تمييز ضد المرأة فيما يتعلق بأنشطتها الاقتصادية. وأشارت إلى أن الجهات المعنية بتصميم التعلم الآلي هي أول من تحامل على النساء؛ فإذا كانت هذه الجهات تحمل أفكاراً متحيزة ضد المرأة، يرجح أن تكون النتيجة متحيزة أيضاً، وهو ما من شأنه أن يفضي إلى التمييز والاستبعاد. وأوصت بمواصلة البحوث من أجل زيادة مزايا الذكاء الاصطناعي بالنسبة إلى النساء والفتيات، كالقيام بدراسات عن الكيفية التي يمكن بها جعل هذا التعلم أكثر شمولاً، وعن كيفية وضع إطار للمساءلة والجبر في حالات التحامل؛ فضلاً عن دراسة أثر الذكاء الاصطناعي على العمالة مع التركيز على مختلف الأبعاد والجوانب ومراعاة نوع الجنس وعوامل أخرى كالعرق والإعاقة والوضع من حيث الهجرة. وفي الختام، قالت إنه إذا أُريد للذكاء الاصطناعي أن ينهض بالفرص المتاحة للمرأة من أجل المطالبة بحقوقها الاقتصادية على الإنترنت، فإن من الضروري الوقوف وبقوة نقدية تجاه الابتكار وفهم كيفية تطبيقه على مختلف السياقات التي تعمل فيها المرأة.

٤٠- ولاحظ السيد شادراش كيف أن الفضاءات الإلكترونية تعكس القوالب النمطية الجنسانية الضارة التي تسود في المجتمعات، الأمر الذي يفضي في الكثير من الأحيان إلى التحرش والتربص والإساءة على الإنترنت بهدف إرغام المرأة على مغادرة تلك الفضاءات. وفي الميدان الاقتصادي، على الرغم من الأخبار الإيجابية الكثيرة التي تشجع المرأة على استخدام الشبكة العالمية بما يخدم مصالحها، لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به لتعليم النساء والفتيات وتمكينهن من استغلال أقصى ما تتيح الشبكة من إمكانيات وسد الثغرة الرقمية بين الجنسين. ومع ذلك، شدد على ضرورة ألا يُنظر إلى النساء باعتبارهن مجرد مستخدمات لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وإنما كرائدات ناشطات للأعمال وعاملات ذوات مهارات عالية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وجزءاً من ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

٤١ - وأشار إلى أن منظمته كانت قد أوصت باتباع طريقة فريدة من نوعها، يطلق عليها اسم REACT، لسد الفجوة الرقمية وضمان الإدماج الرقمي الكامل. ويقترح هذا الإطار، الذي يهدف إلى الدفاع عن الحقوق ويتناول قضايا التثقيف والنفذ والمحتوى والأهداف، نهجاً كلياً من أجل تمكين النساء والفتيات من استغلال قوة الإنترنت لتحقيق مكاسب اجتماعية - اقتصادية، فضلاً عن تعزيز قدرتهن على الاعتماد على الذات. ويركز الإطار على الجوانب التالية: حماية حقوق جميع الأفراد على الإنترنت "الحقوق"؛ وإكساب جميع الأفراد، وبخاصة النساء، المهارات الضرورية للنفذ إلى الشبكة واستخدامها بفعالية ("التثقيف")؛ وضمان النفذ إلى الشبكة المفتوحة مجاناً وبكلفة معقولة ("النفذ")؛ والتحقق من وجود محتوى مهم للمرأة يساهم في تمكينها ("المحتوى")؛ ووضع أهداف ملموسة في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وقياسها ("الأهداف").

٤٢ - وأشارت السيدة ندير إلى تقرير صدر عن المرصد العالمي لمباشرة الأعمال الحرة جاء فيه أن المنطقة التي تسجل أعلى معدل في العالم لريادة الأعمال النسائية - ٢٥,٩ في المائة - هي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. لذا، تشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصال أداة بالغة الأهمية لزيادة تمثيل النساء وتعزيز استقلالهن الذاتي. وعلاوة على ذلك، تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصال والفضاء الرقمي للنساء فرصة للتعليم والإلمام بحقوقهن والمطالبة بها.

٤٣ - وبالاستناد إلى تجربة شركتها، ضربت أمثلة ملموسة عن الكيفية التي يمكن بها للشركات الخاصة أن تساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق المرأة. وعلى سبيل المثال، التزمت شركتها بتحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين بحلول عام ٢٠٢٠. وفي الوقت الراهن، تمثل المرأة نسبة ٤٠ في المائة من أعضاء مجلس الإدارة. ويمكن للمرأة العاملة في شركة سوناتيل (Sonatel) أن تحصل على نفس إعانات الأسرة التي يحصل عليها الرجل. وقدمت أيضاً بعض التوضيحات بشأن برنامج الشركة "m-Women" (الهواتف المحمولة في خدمة المرأة)، وهو برنامج تقدم من خلاله شركة سوناتيل التدريب على القيادة وتمنح جوائز للنساء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وقد وقعت الشركة أيضاً اتفاق شراكة مع وزارة الاتصالات في السنغال من أجل تنظيم حملات لتدريب الفتيات وتأهيلهن للعمل في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال. واختتمت بالقول إن سد الفجوة الرقمية بين الجنسين وتحقيق المساواة بين الجنسين في الميدان الاقتصادي يتطلبان إرادة سياسية لإشراك المرأة في الحكم وتنفيذ القوانين المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة، ويستلزمان تشجيع القطاع الخاص على تعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بحقوق المرأة. وأكدت أيضاً أن للنساء دوراً مهماً يضطلعن به يتمثل في إسماع أصواتهن ومواصلة النضال. فليس هناك أفضل من المرأة للدفاع عن حقوق المرأة.

## دال - البيانات المقدمة من ممثلي الدول والمراقبين

٤٤ - خلال المناقشة، أكد المتحدثون من جديد أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال أحدثت ثورة في الكيفية التي يتفاعل بها الناس بعضهم مع بعض، وفي طريقة عملهم وأسلوب عيشهم. وشددوا على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال يمكن أن تشكل أدوات قوية تنطوي على قدرات ضخمة للنهوض بجميع مناحي حياة النساء والفتيات من خلال إعلاء صوت المرأة في مجتمعها المحلي وإشراكها في إدارة الشأن السياسي والحياة العامة في بلدها. وأشار المتحدثون

إلى أهمية وسائل التواصل الاجتماعي التي سلطت الأضواء على حركات شعبية من قبيل (#MeToo) وساهمت في إعلاء صوتها وجعلتها أكثر تأثيراً. ويمكن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال أيضاً أداة مهمة لتمكين النساء والفتيات في المجتمعات الريفية والنائية وتيسير مشاركتهن في الحياة العامة والاقتصادية، كما يمكن لهذه التكنولوجيات أن تساهم في إدماج أشد الفئات حرماناً.

٤٥ - وأقر بأن التكنولوجيات الرقمية يمكن أن تشكل وسيلة حيوية للحصول على المعلومات ونيل التعليم، وعاملاً تمكينياً يساهم في وضع حد للتمييز والعنف. ويمكن لهذه التكنولوجيات أيضاً أن تكفل المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في جميع مجالات المجتمع وفي جميع عمليات صنع القرار، بما في ذلك منع النزاعات، وصنع السلام، وبناء السلم. واتفق المتحدثون تماماً على أن تكنولوجيات المعلومات والاتصال يمكن أن تعزز استقلال المرأة الاقتصادي واعتمادها على الذات، الأمر الذي سيساهم بدوره في تعزيزه وسائل زيادة الاستثمار في التعليم والصحة والرعاية وسائر الخدمات الاجتماعية. وأكد عدة متحدثين أيضاً أن المشاركة النشطة للمرأة في مجتمع المعلومات ليست مجرد قضية مساواة بين الجنسين، بل يمكن أن تساهم في زيادة القدرة التنافسية وفي النهوض بالأوضاع الاقتصادية في المجتمع بشكل أعم.

٤٦ - وأشار المتحدثون إلى أن الفجوة الرقمية بين الجنسين هي في الآن ذاته سبب ونتيجة لانتهاكات حقوق المرأة. وأقروا بأن القوالب النمطية الجنسانية الضارة والاختلالات العامة في موازين القوى خارج الإنترنت أثرت في عالم الإنترنت. ولهذا السبب، فإن التكنولوجيات الجديدة تنطوي على خطر تفاقم أوجه التفاوت والاستبعاد الموجودة سلفاً خارج الإنترنت. واتفقوا أيضاً على أن الفجوة الرقمية بين الجنسين تشكل عقبة أمام تحقيق المساواة. فعدم الاستفادة من الموارد البشرية والمالية الكبيرة التي يمكن أن توفرها مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية على قدم المساواة مع الرجل، يعني أن فرص النهوض بحياة النساء والفتيات ستفوت وأن قدرة جميع البلدان على تحقيق تنميتها الاقتصادية ستتأثر؛ وهذا الأمر يصدق بصفة خاصة في حالة البلدان النامية.

٤٧ - وللنهوض بحقوق المرأة في الميدان الاقتصادي والقضاء على الفجوة الرقمية بين الجنسين، أكد المتحدثون أنه يجب على الحكومات أن توفر للنساء والفتيات فرصاً متكافئة لنيل تعليم ذي جودة والحصول على التدريب في المجالات ذات الصلة بالمهارات والتكنولوجيا الرقمية، وأن تستثمر في الفتيات من خلال تشجيعهن على مزاولة التعليم في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وسلم المتحدثون بضرورة التصدي للقوالب النمطية الجنسانية الضارة وأوجه التحيز التي تعيق نفاذ المرأة إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصال والمشاركة فيها على نحو هادف. وأكد عدة متحدثين الحاجة إلى التصدي للأسباب الهيكلية للتفاوت بين الجنسين ونتائجه، من قبيل العنف على الإنترنت، والتمييز ضد المرأة في مكان العمل، وفجوة الأجور بين الجنسين. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يُنظر إلى النساء والفتيات باعتبارهن نديدات للرجال والفتيان ومبتكرات نشيطات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال، ولسن مجرد مستخدمات؛ فالنساء شريكات أساسيات وفاعلات رئيسيات من أجل تحقيق التغيير. وشدد المتحدثون على أهمية إشراك الشباب، وبخاصة الشابات والفتيات، في الجهود الرامية إلى سد الفجوة الرقمية بين الجنسين. فالحلول التي يتم إيجادها لصالح الشباب غير كافية لوحدها، بل

يجب الاعتماد على الحلول التي تُبتكر من قبل الشباب ومعهم لتحقيق نتائج أسرع وأكثر استدامة.

٤٨- وأكد المتحدثون من جديد أن الإنترنت يجب أن تكون فضاءً مفتوحاً وعالمياً وآمناً يسهل النفاذ إليه. وينبغي للسياسات الرامية إلى زيادة فرص الوصول إلى الإنترنت أن تكون شاملة وأن تراعي الاعتبارات الجنسانية، وتتصدى للأسباب الكامنة وراء انعدام المساواة بين الجنسين. واتفق عدة متحدثين على ضرورة تحليل التكنولوجيات الجديدة والناشئة (من قبيل الذكاء الاصطناعي) تحليلاً شاملاً لعدة قطاعات وقائماً على أساس الجنس بغية النهوض بحقوق المرأة بدلاً من ترسيخ وتعميق أوجه التفاوت الموجودة أصلاً. واعتبر المتحدثون أنه لا غنى عن الأخذ بنهج قائم على أساس الحقوق في إطار الجهود الرامية إلى النهوض بحقوق النساء والفتيات، وأكد العديد من المتحدثين أن أهداف التنمية المستدامة، كالأهداف ١-٤، و٤، و٥، و٩، تشكل أداة مهمة تكمل الالتزام الذي قطعته الدول على نفسها في مجال حقوق الإنسان بسد الفجوة الرقمية بين الجنسين. وأكد المتحدثون مجدداً أن للدول والجهات الفاعلة في القطاع الخاص على حد سواء دوراً تؤول إليه ومسؤولية تتحملها لتوفير تكنولوجيات وتطبيقات رقمية ابتكارية تحترم التزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

## هاء- ردود أعضاء فريق المناقشة والملاحظات الختامية

٤٩- علق السيد شادراش، في ملاحظاته الختامية، على السبل التي تمكّن من الوصول إلى النساء والفتيات في المناطق النائية والريفية، وسلط الضوء على مثالين عمليين من جنوب آسيا. ففي بنغلاديش والهند، أنشئت مراكز رقمية عديدة على الإنترنت تدير منصات إلكترونية لتطوير الأعمال التجارية على الإنترنت، ومنها مثلاً شركة شيبا في بنغلاديش. وتتيح هذه المراكز للمرأة إمكانية اكتساب المهارات الرقمية وتسويق منتجاتها على الإنترنت. وأشار إلى أن هذه المراكز كثيراً ما تعمل تحت قيادة نساء. وتطرق أيضاً إلى السبل التي تمكن المرأة من حماية نفسها وحماية مشروعها التجاري، مبيناً أن منتديات المستهلكين على الإنترنت، التي يمكن فيها تقاسم فرص التعلم بين الأقران وتبادل المعلومات، تشكل أحد الحلول الملموسة.

٥٠- وشددت السيدة شير على أن الجهات الفاعلة في هذا المجال، سواء أكانت جهات حكومية أم من القطاع الخاص أو المجتمع المدني، ينبغي أن تكفل مشاركة المرأة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ليس فقط باعتبارها مستهلكاً، بل باعتبارها أيضاً عنصراً مبتكراً وجزءاً من عمليات صنع القرار. ويعني هذا العمل مع المرأة من أجل تحديد الدور الذي يمكن أن تؤديه والكيفية التي يمكن أن تسهم بها؛ ويمكن أن تذهب هذه الإسهامات أبعد من مجرد التقييم وتوفير القدرات التقنية لعمليات أخرى ترتبط بتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وأكدت أيضاً أهمية استثمار الحكومة والقطاع الخاص في إشراك الشباب بطريقة منهجية في السبل الكفيلة بالنهوض بالتكنولوجيا من أجل تحسين أوضاعها المعيشية، سواء أكان ذلك في فضاءات تكنولوجيا المعلومات أو الاتصال أو في المنابر الحكومية الدولية، من قبيل مجلس حقوق الإنسان.

٥١- وتطرقت السيدة ندير إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الدولية في النهوض بحقوق المرأة من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصال وسد الفجوة الرقمية بين الجنسين. وأفادت بأن الخطوة الأولى يمكن أن تتمثل في توفير التدريب من أجل الإلمام الرقمي وضربت مثال المنظمة الدولية للفرنكوفونية التي فتحت مركزاً للتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصال وجهته خصيصاً للشباب، وبخاصة الفتيات، وهو مركز سمح لعدد من الفتيات بأن يصبحن من المطورين والفاعلين المهمين في المجال. وأشارت أيضاً إلى مبادرة Smart Africa التي تركز على جعل التكنولوجيا الرقمية حافزاً حقيقياً للتنمية في المنطقة، يمكّن على وجه التحديد من معالجة الفجوة الرقمية بين الجنسين. واختتمت بالقول إن هناك حاجة إلى وضع استراتيجية توجه الدول توجيهاً فعالاً في جهودها الرامية إلى سد الفجوة الرقمية القائمة.

٥٢- واختتمت الميسرة حلقة النقاش بتقديم ثلاث توصيات. أولاً، بما أن أكثر من ٩٠ في المائة من الوظائف الجديدة ستنطوي على مكون رقمي، ثمة حاجة ملحة لإكساب النساء المهارات اللازمة للاستفادة من الاقتصاد الرقمي في المستقبل. ثانياً، للحكومات دور رئيسي تؤديه ومسؤولية تتحملها فيما يتعلق بتقاسم البرامج وأفضل الممارسات على نطاق أوسع. وأخيراً، ينبغي أن تتاح للنساء والفتيات الوسائل التي لا تمكنهن فقط من تلقي التكنولوجيا، بل تسمح لهن أيضاً بأن يصبحن جزءاً من عمليات الابتكار وصنع القرار في المجال التكنولوجي.